الذين ينفون العلو وحينئذ فيقولون لانسلم ان كل جوهر فانه يجب
ان يكون مشارا اليه وانت قد اعترفت في بحثك مع الفلاسفة بهذا
وهذا القول وان كان باطلا لكن المقصود تبيين ضعف حجج هؤلاء
النفاة فقد يستلزم نفي الصفات ويقال لك اثبات جوهر لا يشار اليه
كاثبات قائم بنفسه لا يشار اليه وان قال انا اذكر بهذا النفي كونه
جوهرا كالجواهر فيقال من قال هذا يقول هو جوهر كالجواهر التي يشار
اثباتها من يقول باثبات الجواهر العقلية المجردة فانه هو جوهر كالجواهر
العقلية المجردة فمن نفى هذه الجواهر بطل قولهم والا فلا قال
الآمدي الخامس انه لو كان جوهرا كالجواهر لما
كان مفيدا لوجود غيره من الجواهر فانه لا اولوية لبعض الجوهر
بالغلبة دون بعض ويلزم من ذلك ان لا يكون شيء من الجواهر
معلولا او ان يكون كل جوهر معلولا لكل الآخر والكل محال فان
قيل الجواهر وان تماثلت في الجوهرية الا انها متمايزة ومتقابلة بامور
موجبة لتعين كل واحد منها عن الآخر وعند الآخر ذلك فلا مانع
من اختصاص بعضها باحكام لا وجود لها في البعض الآخر
ويكون ذلك باعتبار ما به التعين لا باعتبار ما به الاشتراك
فيقول والكلام في اختصاص كل واحد بما به التعين كالكلام
في الاول فهو تسلسل ممتنع فلم يبق الا ان يكون اختصاص
كل واحد من التماثلات بما اختص به لمخصص من خارج وذلك
على اية محال قلت ولقائل ان يقول قوله لو كان جوهرا
كالجواهر ان عنى به انه لو كان جوهرا متماثلا للجواهر فيما يجب ويجوز

ويمتنع

ويمتنع لا يتفعه هذا لوجوه احدها ان هذا لا يقوله عاقل
يتصور ما يقول لما فيه من الجمع بين النقيضين كما تقدم
الثاني انه اذا كان يقتضي هذا انه يماثل كل جوهر
فيما يجب ويجوز ويمتنع لم يلزم انتفاء مشابهته لبعض
الوجوه فان نفي التماثل في مجموع هذه الامور يكون بانتفاء
التماثل في واحد من افرادها فاذا قدر انه خالف غيره في فرد
من افراد هذه الامور لم يكن مثلا في مجموعها ولكن ذلك
لا ينفي مماثلته في فرد اخر وحينئذ فلا يكون قول القائل
هو جوهر لا كالجواهر صحيحا ولا يكون النزاع معه في اللفظ
بل لا بد ان ينفي عنه مماثلة المخلوقات في كل ما هو من خصائصها
الثالث انه على هذا التقدير يكون مشابها لها من وجه
مخالفا من وجه وليس في كلامه ما يبطل ذلك بل قد صرح
في غير هذا الموضع بان هذا هو الحق فقال في مسئلة حدوث
الاجسام الى ذكر حجة القائلين بالقدم قال الوجه
العاشر انه لو كان العالم محدثا فمحدثه اما ان يكون مساويا
له من كل وجه او مخالفا له من كل وجه فان كان الاول فهو حادث
والكلام فيه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل الممتنع وان كان الثاني
فالمحدث ليس بموجود والا لما كان مخالفا له من كل وجه وهو
خلاف الفرض واذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون موجبا
للوجود كما سبق وان كان الثالث فمن جهة ما هو مماثل للحادث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)